

إِسْتِزَافُ فَوَائِضِ الْبُلْدَانِ الْمُتَخَلِّفَةِ

بقلم : محفوظ محمد عثمان

لقد اهتم رجال الاقتصاد المهتمون بأمور التنمية بموضوع الفائض الاقتصادي اهتماما ملحوظا وقد انصب هذا الاهتمام منذ فجر القرن العشرين على البلدان المتخلفة لأن ادوار أسماوية التنافسية التي سادت القرن التاسع عشر بدأت تشهد انخفاضا معادل الربح والقدرة على الصمود ، مما شجرك بعض الوحدات الاقتصادية تدخل خلية الانتاج بكل قواها ، والتي أصبحت تفرض على السوق علاقات احتكارية وراحت هذه الأخيرة تتوسع جغرافيا نحو البلدان المتخلفة التي تتميز بأن مستوى تطور القوى الانتاجية فيها ضعيف والتي توجد فيها فرص تحقيق معدلات عالية من الأرباح ، انها الامبريالية المعروفة للرأسمالية التي تعتمد في نهاية المطاف الى تصدير رأس المال الى البلدان المتخلفة لتحقيق فائض أكبر ان الهدف من هذا التصدير هو البحث عن الربح للرأسمالية بعد ان مال معدله نحو الانخفاض في البلدان الأم ، ولم يؤدي في البلدان المتخلفة الى تطوير

جهازها الانتاجي ، الا بقدر ما يسمح له بزيادة ارباحه التجارية فلم يحدث تطوير يفيد التنمية في هذه البلدان المتخلفة ، وانما اتجه رأس المال السوارك من الخارج نحو فروع الانتاج التجارية مثل : الصناعة الاستخراجية او الزراعة الصناعية التي تشمل سحبا لرأس المال الاحتكاري وتحقق بهذا ارباحا نقدية كبيرة لأنه من جهة تحصل على الموارد الطبيعية بشروط تفضيلية ومن جهة أخرى تستعمل العمل بأجور الأسوأ . ان هذه الظاهرة البارزة في اقتصاد البلدان المتخلفة جعلت هذه الأخيرة تحت العينة الكاملة لرأس المال البلدان المصنعة ، وخلق فيها حالة تنمية مطلقة ، لأن نظام تسيير الانتاج فيها يحد ذاته ، والقرارات التي تتخذ في الوحدات الانتاجية وكذلك الاشخاص الذين هم دوليب التسيير تتميز كلها بصفة هي عدم مراعاة متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتخلفة التي صدر اليها رأس المال ، بل ان الهدف الذي يقود في جميع الحالات هو سير العمل الى مصلحة المالكيين لرأس المال في البلدان المصنعة ،

لذلك فالشركات في البلدان المتخلفة لا يمكن تصور في شكل تطويع قوي التنمية الذاتية لأن رأس المال المتمثل في وسائل الانتاج المتمركزة في قطاع الصناعة الاستخراجية وقطاع الزراعية التجارية هو رأس مال مستنزف في الفوائض الاقتصادية بهذه البلدان، ويعتمد على استغلال العمل الاجير بشكل واسع وبأجور منخفضة، ويحقق من هذا النظام الانتاجي معدلات عالية من الارباح والتي تتحول في معظمها للسياسي البلدان الام.

لقد ادى رأس المال الاجنبي في البلدان المتخلفة الى انشاء طبقة محلية مرتبطة به اما اصاميا لأنه هو الذي يشتري منها المواد الأولية واما خلفيا لأنه هو الذي يمولها بأدوات العمل أو بالمواد الوسيطة وهذه الطبقة في الحقيقة طبقية مستغلة من طرف رأس المال الاحتكاري ولكنها رغم ذلك متحالفة معه لأنها مرتبطة به مصلحيا.....

أن رأس المال سواء كان اجنبيا أو وطنيا، يحقق في البلدان المتخلفة فوائض اقتصادية كبيرة، وهذه الفوائض قلما تكون في شكل استثمارات انتاجية بل تنودع في البنوك، وخاصة منها الخارجية

لأنها ضمن مكان للمحصول على فوائض من غير قضاء ويعيد عن المصارعة ويعمد ايضا احصاء هذه الفوائض التي توظيفها في نشاطات اخرى ذات الكسب التجاري المختلفة والتمهني المكتبية بقصد الشاجير، ويحدث ايضا ان رأس المال المستثمر في هذا النوع من النشاط الاقتصادي يكون في كثير من الحالات خارج البلدان المتخلفة في أوروبا وأمريكا الشمالية، كما تساعد ذلك في البلدان المتروالية بالشرق الأوسط.

ان وجود هيكل انتاجي ضعيف التطور بصفة عامة في البلدان المتخلفة يسهل الفوائض الاقتصادية الفعلية التي البلدان المتطورة الصناعية من طرف شركات هذه البلدان الاخيرة في شكل ارباح محققة من الاستثمارات المباشرة، وتبدل اعضاءات عظام 1967 ان 98.7% من الاستثمارات المباشرة في الدول العربية تملكها شركات عشر (10) دول صناعية، وعلى راسها الولايات المتحدة التي تملك وحدها 50.4%.

وهكذا يتم استنزاف الفوائض الاقتصادية للبلدان المتخلفة ونرى ان الفوائض الاقتصادية التي تتحقق فيها

والتي يمكن أن تشكل مصدراً معتبراً
للتشارك لا تستفيد منها مجتمعاتنا
الأقلية ، بل يتحول معظمها إلى
البلدان الرأسمالية .

المراجع :

- 1 - الاستثمار والتنمية التوازن الجعري
محمد بلقاسم محمد بعلسول
- 2 - التنمية والتخطيط
محيي كاديس قريصة .
- 3 - مشكلة التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي
د - عدي قصور .